الأمم المتحدة

S/2020/598



Distr.: General
1 July 2020
Arabic
Original: English/French

رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والإحاطة التي قدمها السيد جمال أوسيني، مدير منظمة ”Save Act Mine“، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا والجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا (باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن – النيجر وجنوب أفريقيا وتونس – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفييت نام فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو عن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي عقدت يوم الخميس 25 حزيران/يونيه 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص هاتين الإحاطتين وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**
رئيس مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير

240720 010720 20-08706 (A)



المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلى زروقي

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لاطلاع المجلس على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعرض ما نواجهه حاليا من تحديات مختلفة في البلد، في سياق يتسم بالتوترات السياسية وتصاعد العنف في أجزاء معينة من الشرق، وسط حالة اجتماعية واقتصادية هشة. وقد أضافت جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) درجة أخرى من التعقيد والشواغل إلى المشاكل القائمة التي نواجهها في البلد.

من المفهوم أن الحكومة ركزت في الأشهر العديدة الماضية على الاستجابة الفورية للتهديد الذي تشكله الجائحة العالمية. وبمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس (S/2020/554)، بذلت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية مجموعة متنوعة من الجهود للحد من انتشار الفيروس وتخفيف العبء الاجتماعي والاقتصادي الإضافي الذي يلقيه على كاهل السكان بسبب القيود المفروضة على التنقل وإغلاق الحدود وغير ذلك من التدابير المتخذة للتصدي للجائحة. غير أن هذا العمل الضروري قد أبطأ من وتيرة برنامج الحكومة وخطتها الإصلاحية.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية العامة، فإن الائتلاف الحاكم، المؤلف من حزب مسار التغيير للرئيس تشيسيكيدي، وحزب الجبهة المشتركة من أجل الكونغو للرئيس السابق كابيلا، لا يزال متماسكا. وأعتقد أن هناك تفاهما من جانب القيادة السياسية على أن الحفاظ على تماسك هذا الائتلاف السياسي شرط أساسي لإحراز تقدم بشأن طائفة واسعة من التحديات المتعلقة بالحكم والأمن والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تعترض تحقيق الاستقرار في البلد على المدى الطويل.

وفي الوقت نفسه، هناك في الواقع توترات خطيرة داخل الائتلاف، الذي كثيراً ما يواجه اضطرابات جراء المناورات الحزبية مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين شركائه. وللأسف، على مدى الأيام الماضية، وضع الائتلاف موضع اختبار بعد تقديم ثلاثة مشاريع قوانين من قبل أعضاء برلمانيين من الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، يعتبر كل من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والمعارضة أنها تقوض الفصل بين السلطات وتضعف استقلال القضاء. وبالأمس، قام عدد كبير من مؤيدي حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي بخرق محيط مقر الجمعية الوطنية وتخريب عدد من الممتلكات الخاصة للاحتجاج على ذلك التطور. وقد أدينت هذه الأعمال على نطاق واسع، بما في ذلك من جانب الرئيس.

كما واجه الحفاظ على الدعم الشعبي لائتلاف تكتل مسار التغيير والجبهة المشتركة من أجل الكونغو ونظام الحكم السياسي بشكل عام، تحديا بمحاكمة رئيس ديوان الرئيس، فيتال كاميرهي، وإدانته والحكم عليه، والخلافات حول تجديد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ولذلك، فإنني لا أدخر جهدا في سياق مساعي الحميدة لتذكير المحاورين بالفرصة التي أتاحتها لهم نتيجة العملية الانتخابية لعام 2018، وحقيقة أن إحراز البلد للتقدم يعتمد على استعداد الجهات الفاعلة من

مختلف الأطياف السياسية لوضع الأمور الحزبية جانبا من أجل منع حدوث أزمة سياسية يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على استقرار البلد.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أجزاء كثيرة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تمزقها أعمال العنف نتيجة لأنشطة الجماعات المسلحة والصراعات بين المجتمعات المحلية. وقد أججت هذا الاتجاه آثار الاضطراب السياسي والجائحة، اللذين يؤثران على قدرة الحكومة على اتخاذ تدابير منظمة وشاملة ضد الجهات الفاعلة التي ترتكب العنف ضد المدنيين.

وقد تدهورت الحالة في أجزاء من إيتوري على وجه الخصوص تدهورا خطيرا خلال الأشهر الماضية. وقد أدى تكثيف الهجمات على المدنيين وقوات الأمن من جانب مهاجمين مرتبطين بجماعة الليندو إلى دفع شباب هيما والور لتشكيل جماعات للدفاع عن النفس، مما أثار مخاوف من زيادة إضفاء الطابع العرقي على الصراع. وبالمثل، أدت التقارير التي تفيد بغارات قامت بها عناصر من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في إقليم أرو، شمال إيتوري، إلى زيادة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين ونزوح السكان المحليين.

وفي كيفو الشمالية، هناك قلق بشأن ما يبدو أنه نية تحالف القوى الديمقراطية إعادة تجميع صفوفها وتكثيف الهجمات، وهو ما من شأنه زيادة عدد الضحايا المدنيين. وفي 22 حزيران/يونيه، تعرضت قافلة تابعة للبعثة لكمين نصبته عناصر من تحالف القوى الديمقراطية بالقرب من بلدة بيني أثناء عودتها إلى القاعدة بعد إعادة بناء جسر متضرر. وفقد فرد من حفظة السلام الإندونيسيين حياته وأصيب آخر في ذلك الحادث المأساوي. وهذا تذكير واضح بما لدى حفظة السلام التابعين لنا من استعداد للتضحية بأرواحهم لحماية المدنيين والنهوض بالسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن مواساتي وتعازي البعثة بأكملها إلى حكومة جمهورية إندونيسيا وأسرة المتوفى.

وفي الهضاب العليا لكيفو الجنوبية، تدهورت النزاعات بين المجتمعات المحلية مع انتشار الميليشيات بين جميع المجتمعات المحلية. وإنني أدين بأشد العبارات الهجمات على السكان المشردين واستخدام خطاب الكراهية، الذي يحرض على المزيد من العنف. وستكون الجهود الرامية إلى القضاء على تضامن المجتمعات المحلية مع تلك الميليشيات ومنع الجهات الفاعلة الخارجية من دعم خططها حيوية الأهمية لمعالجة تصاعد التوترات في المنطقة.

وأخيرا، في إقليم نيونزو، بمقاطعة تنجانيقا، قتل أكثر من 100 مدني في نزاعات بين المجتمعات المحلية بين توا وبانتو على مدى الأشهر الماضية، وما زالت التوترات شديدة في المناطق المجاورة.

ولمعالجة هذه المسائل، تواصل البعثة اتباع نهج شامل يجمع بين عمليات النشر النشط للقوات في مناطق الاضطراب؛ ومشاركة المجتمعات المحلية؛ ووضع استراتيجيات حماية محددة الهدف؛ وتقديم الدعم اللوجستي المهم على نطاق واسع إلى عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أسلط الضوء وأشيد بجنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والوحدات النظامية التابعة للبعثة، الذين يؤدون مهامهم في بيئة بالغة الصعوبة والخطورة. تحتاج قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دعمنا الكامل للعمل الذي تقوم به، وهي في حاجة بالفعل إلى مساعدة كبيرة مستمرة لتحسين قدراتها اللوجستية والتدريبية والتشغيلية. ولذلك يجب أن يظل إصلاح قطاع الأمن أولوية للحكومة ومجالا حيويا يجب أن تدعمه البعثة والمجتمع الدولي.

ومن المهم ملاحظة مواصـــــلة البعثة اغتنام الفرص بنشــــاط لدعم الحكومة في جهودها المحلية للمصــــالحة على الرغم من تزايد العنف في عدة مقاطعات. ففي إقليم إيرومو الجنوبي، على ســـبيل المثال، استمرت الحالة الأمنية في التحسن منذ توقيع اتفاق السلام مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، مما وضع الأساس للتغلب على نزاع دام قرابة عقدين من الزمن.

ونظرا لترابط الاسـتقرار السـياسـي والأمني والتنمية الاجتماعية والاقتصـادية، تولي البعثة الأولوية، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، لتنفيذ البرامج الرامية إلى دعم عملية الانتقال في المناطق التي تمضـــــي نحو حالة ما بعد انتهاء النزاع. ولذلك فإننا نتطلع إلى تعزيز التعاون مع البنك الدولي والشـــركاء الآخرين للمســـاعدة في التنمية الاقتصـــادية والتماســـك الاجتماعي في مقاطعات كاســـاي. وأعتقد اعتقادا راســخا أن تنفيذ هذه البرمجة الانتقالية عنصـــر حاســـم لضـــمان تهيئة بيئة تســـمح بخروج البعثة على نحو مسؤول ومستدام.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أوجه التآزر التي تستفيد منها البعثة في الجهود الرامية إلى تحسين المناخ السياسي في منطقة البحيرات الكبرى الأوسع نطاقا.

وفي هذا الصـدد، تعمل البعثة عن كثب مع مكتب المبعوث الخاص بشـأن مجموعة من المسـائل، بما في ذلك تعزيز التدابير غير العســـكرية لحل النزاع في المنطقة. ويواصــــل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية أيضـا القيام بدور أساسي في تعزيز السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، لا تزال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي شـريكا رئيسـيا في هذه الجهود، كما يتضـح من دورها النشـط في المساعدة على حل النزاع الحدودي الأخير بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا.

وكما أكدتُ في إحاطاتي التي قدمتُها مؤخرا، لا تزال هناك فرصــــة لتحقيق تقدم في الأجل الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن أن يمهد الطريق لانســحاب البعثة على نحو مســؤول ومســتدام في السنوات المقبلة.

وفي حين أن القيود المرتبطة بمرض كورونا وتزايد العنف في الشـــرق قد أعاق الجهود الرامية إلى إجراء حوار منظم مع الحكومة، على نحو ما طلب المجلس، فإن البعثة تواصل تخطيطها الداخلي وتأمل في البناء على العلاقة البنّاءة للتعجيل بوضع استراتيجية مشتركة حالما يصبح السياق أكثر ملاءمة.

وفي هذا الصـــدد، أطلب إلى المجلس اليوم أن يواصــــل دعمه لعمل البعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك لوقف انتشار مرض كورونا والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المتعددة التي لا يزال السكان يواجهونها.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات، التي أبدت مرونة كبيرة من حيث الوقف المؤقت لتناوب القوات الذي كان ضـروريا لضـمان ألا تصـبح البعثة نفسـها ناقلا لعدوى مرض كورونا. كما أشــــكر الموظفين المدنيين التابعين للبعثة الذين يقومون بأعمال لا غنى عنها في هذا الوقت الذي يزداد فيه عدم اليقين والقيود المفروضة على التنقل.

المرفق الثاني

بيان مدير منظمة "Save Act Mine"، جمال أوسيني

أود اليوم أن أتوجه إلى أعضاء المجلس بأطيب تحياتي الأخوية، متمنيا لهم ولأسرهم موفور الصحة خلال هذه الفترة التي صبغتها جائحة مرض فيروس كورونا.

وأود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس عن الحالة المتعلقة بتمويل الجماعات المسلحة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال استغلال المعادن والاتجار غير المشروع بها، ولا سيما الذهب.

وسأعرض، في ملاحظاتي، بإيجاز سياق وحالة أنشطة الجماعات المسلحة في المناطق التي يجري فيها تعدين الذهب بالوسائل الحِرفيّة. وسأحلل أيضا الحقائق وآثارها على الجهود الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة. وفي الختام، سأقترح حلولا ممكنة يمكن تطبيقها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ولكي يدرك المجلس جوهر ما أقوله، أود أن أقدم العناصر السياقية للمنطقة التي يتم استحضارها هنا.

يشتهر الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بثرائه برواسب الذهب. وتمتد تلك المنطقة من أقصى الشمال الشرقي، في مقاطعة إيتوري، إلى أقصى الجنوب الشرقي، في مقاطعة تنجانيقا، في كاتانغا الخارجية، حيث تجري منذ عقود أنشطة هامة في مجال تعدين الذهب بالوسائل الحرفية. ويقدّر أن ما يتراوح بين 300 كيلوغرام و 50 طنا من الذهب تنتج في هذه المنطقة. وللأسف، لا يوجد رقم رسمي يحدد القدرة الإنتاجية الحقيقية لمناجم الذهب الحرفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرا لانخفاض مستوى الطابع الرسمي للقطاع والأنشطة الكبيرة جدا للاتجار بالذهب بصورة غير مشروعة عبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، بما في ذلك رواندا وأوغندا وبوروندي وتنزانيا وكينيا.

ومنذ عام 1996، شهدت المنطقة عدة حروب، كانت أهمها ما سمي بحروب التحرير التي قادها تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو-زائير والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بدعم عسكري من رواندا وأوغندا. وبعد جهد كبير بذله المجتمع الدولي من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأ ما يشبه السلام في العودة قبل أن تقطعه مرة أخرى في الفترة بين عامي 2004 و 2013 أعمال الجماعات المتمردة مثل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وحركة 23 مارس، التي لا تزال تدعمها رواندا وأوغندا.

وإلى جانب تلك الحركات، كان هناك أيضا نشاط قوي من جانب الجماعات المسلحة المحلية، بما في ذلك الماي-ماي ورايا موتومبوكي وغيرها من جماعات الدفاع الذاتي الشعبية. كانت تلك الجماعات بلا رحمة وعنيفة للغاية تجاه السكان الذين تدعي هذه الجماعات أنها تدافع عنهم.

ولا يفوتني أن أذكر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية-الجيش الوطني لتحرير أوغندا، اللتين تواصلان زرع الموت والخراب بين السكان المدنيين الكونغوليين. ولا تزال حية في ذاكرتنا صور ضحايا تحالف القوى الديمقراطية في منطقة بيني، حيث جرى اغتصاب النساء والأطفال أو قطعت رؤوسهم بالسواطير.

ولفهم الديناميات الاقتصادية الكامنة وراء النزاعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على المرء أن يواجه الدليل على طابعها المزدوج: أولا، على الصعيد الاجتماعي-السياسي، تبرر الجهات الفاعلة أفعالها بادعاءات قائمة على الهوية تهدف إلى الاستيلاء على السلطة أو السيطرة على جزء من الإقليم الوطني؛ وثانيا، على الصعيد الاقتصادي، تسيطر تلك الجهات الفاعلة على مناطق التعدين الغنية التي تستغلها الجماعات المسلحة المختلفة.

وسأتناول الجانب الثاني، في ملاحظاتي، بمزيد من الإسهاب بتقسيم فترة الاضطرابات إلى قسمين.

خلال الفترة 1996-2013، نشط في ميدان العمليات تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو-زائير، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وحركة 23 مارس، ومختلف حركات الماي-ماي وجماعات الدفاع الذاتي المحلية.

وانطوت استراتيجية الجماعات المسلحة والجهات الراعية لها على ثلاث خطوات: أولا، السيطرة على مناطق التعدين الغنية واستغلالها وتصدير المعادن الخام من البلدان الراعية للجماعات المسلحة؛ ثانيا، استخدام الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية والأجنبية للقيام بأعمال تجارية بين المناطق المحتلة والبلدان الراعية للجماعة المسلحة؛ ثالثا، تحصيل الضرائب والمدفوعات المختلفة من المشتغلين المحليين بالتعدين. آنذاك، كانت المعادن المستهدفة بصفة خاصة هي الكولتان والقصدير والتنغستين.

وخلال الفترة بين عامي 2014 و2020، نشطت في الميدان جماعات من قبيل "تحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا" و "القوات الديمقراطية لتحرير رواندا" والعديد من حركات الماي-ماي ومجموعات الدفاع الذاتي المحلية. وهنا أيضا، يمكن إيجاز الاستراتيجية الاقتصادية في ثلاث نقاط: أولا، الاحتفاظ بالسيطرة على مناطق التعدين الغنية واستغلالها وتهريب المعادن إلى البلدان المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثانيا، استخدام جهات فاعلة محلية ممولة من الخارج، تكفل شراء المعادن، فضلا عن جهات فاعلة أجنبية، تتخذ مواقع لها في البلدان المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لشراء وتصدير المعادن تحت غطاء البلدان المضيفة؛ وأخيراً، تحصيل مدفوعات شتى من شركات التعدين المحليين. والمعدن الرئيسي محل الاهتمام خلال هذه الفترة هو الذهب.

أنتقل الآن إلى المبادرات الهادفة إلى إنهاء النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن أجل مساعدة المنطقة على التعافي، اتخذ مجلس الأمن القرار 1952 (2010)، الذي يدعو الجهات الفاعلة إلى متابعة تنفيذ التوصيات بشأن بذل العناية الواجبة استنادا إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وعززت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الالتزام بإدراج المادتين 1502 و1504 في قانون دود-فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك، والذي يقتضي أن تبذل جميع الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة العناية الواجبة فيما يتعلق بسلاسل توريد المعادن إليها.

وعلى الصعيد الإقليمي، أطلق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى "المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية" لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمعادن في المنطقة.

وعلى الصـــــعيد الوطني، بدأت جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية تأهيل مواقع التعدين والتحقق منها، مع التركيز على إمكانية اقتفاء أثر المعادن وبذل العناية الواجبة وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي اللمسات الأخيرة على هذه العملية من خلال صياغة لائحة – يُنتظر أن تدخل حيز النفاذ في عام 2021 – بشــــأن المعادن المســــتخرجة من مناطق النزاع أو المناطق الشديدة الخطورة.

وأود أن أؤكد للمشــاركين عنصــرا رئيســيا في تلك المســاعدة. فقد كان لتلك المبادرات أثر تآزري إيجابي لحد كبير على أرض الواقع فيما يتعلق بالمعادن التي تحتوي على القصدير، وهي الكولتان والقصدير والتنغســــتن. غير أن ذلك ليس هو الحال بالنســــبة للذهب، الذي لا يزال يشــــكل مصــــدرا آمنا لتمويل الجماعات المسلحة.

وفيما يخص ســــيطرة الجماعات المســــلحة على مواقع التعدين، فمن بين مواقع تعدين المعادن القصــــديرية والذهب والماس المُســــجلة في الجزء الشــــرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية البالغ عددها 789 2 موقعا، يحتوي 746 1 موقعا على الذهب، أي بنســــبة 62 في المائة. ومن بين 772 377 حفارا مدرجين في القوائم، يعمل 004 274 منهم، أي بنسبة 72.5 في المائة، في تعدين الذهب.

ومن بين مناجم الذهب المدرجة في القوائم وعددها 746 1 منجما، يوجد 515 منجما تحت السيطرة المباشرة لجماعات مسلحة محلية وأجنبية، أي بنسبة 29.4 في المائة. ويخضـع 69 منجما – أي بنسـبة 4 في المائة – للسـيطرة المباشـرة للجماعات المسـلحة الأجنبية العاملة على الأراضـي الكونغولية. ويعمل في هذه المناجم 169 5 من عمال المناجم المحددين، أي بنسبة 1.8 في المائة؛ ويخضـع 396 من مناجم الذهب المسجلة، أي بنسبة 21 في المائة، للسيطرة المباشرة للجماعات المسلحة المحلية ويعمل فيها 595 67 من عمال المناجم المحددين، أي بنسبة 24 في المائة.

وفيما يخص ممرات الاتجار غير المشروع من جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تغذي مناجم الذهب التي لا تخضـع للسـيطرة المباشـرة للجماعات المسـلحة شـبكات الاتجار غير المشـروع بالذهب إلى بلدان شـرق أفريقيا. ففي ممر إيتوري في أقصى الشمال الشرقي، يُنقل الذهب المنتج في منطقة بافواسندي، بوتا ومقاطعة إيتوري إلى بونيا، ومنها إلى كمبالا ونيروبي. وفي الممر الواقع في أقصى الشمال، يُنقل الذهب المنتج في إقليم بيني وإقليم لوبيرو والجزء الشـــمالي من إقليم واليكالي إما إلى مدينة بوتيمبو أو مدينة كيرومبا، بالقرب من بحيرة ألبرت، ثم إلى كمبالا أو نيروبي. وفي الممر "الشمالي الصـغير"، يمر الذهب القادم من شـمال إقليم مانييما، بما في ذلك لوبوتو، ومن إقليم واليكالي وماســيســي عبر مدينة غوما لنقله إلى كيغالي أو كمبالا. وفي ممر بوكافو، يمر الذهب المنتج في أقاليم والونغو وموينغا وشــــابوندا في كيفو الجنوبية عبر مدينة بوكافو ثم يُنقل إلى كيغالي أو بوجومبورا. وفي ممر أوفيرا، يمر الذهب المنتج في إقليم أوفيرا وفي إقليم فيزي عبر مدينة أوفيرا لنقله إلى مدينة بوجومبورا في بوروندي. وفي ممر باراكا، يُنقل الذهب المنتج في إقليم فيزي وفي محمية إيتومبوي وما حولها في إقليم موينغا إلى باراكا لنقله إلى كيغوما في تنزانيا ثم إلى دار الســــلام. وفي ممر كاليمي، يُنقل الذهب من جنوب مانييما ومقاطعة تنجانيقا إلى مدينة كاليمي، ومنها إلى دار السلام عبر كيغوما.

أما بخصوص الصلة بين إنتاج الذهب وتصديره من قبل البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي، تترتب على الحالة المذكورة أعلاه علاقة غير متوازنة بالمرة بين إحصاءات إنتاج الذهب وتلك الخاصة بالتصدير على الصعيد الإقليمي. ولا نجد هنا سوى البيانات المتاحة للجمهور.

ففي عام 2018، أنتجت أوغندا رسميا 12 كيلوغراما من الذهب وصدرت 12 طنا – 25 طنا في عام 2019. وفي عام 2019، صدرت رواندا 5 أطنان من الذهب، ولكن لا توجد بيانات عن إنتاج البلد من الذهب. وفي عام 2018، أنتجت بوروندي 598 كيلوغراما وصدرت 112.49 1 كيلوغراما. وللأسف لا تكشف تنزانيا عن أي بيانات إحصائية فيما يتعلق بإنتاج الذهب وتصديره على أراضيها .

وبالالتفات إلى التحليلات والتوقعات، وفي ضوء الحالة المعروضة أعلاه، يكمن الحل في تنفيذ سلاسل إمداد تتصف بالمسؤولية وتنطوي على بذل العناية الواجبة وتكفل إمكانية اقتفاء أثر الذهب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولتحقيق ذلك الهدف، يجب علينا أن نتغلب على التحديات التالية: أولا، انعدام الإرادة السياسية على مستوى الجهات الفاعلة الرئيسية في النزاع في منطقة البحيرات الكبرى، بما فيها رواندا وأوغندا؛ ثانيا سياق تجارة الذهب في المنطقة وفي العالم؛ ثالثا، العلاقة بين توافر الذهب وقيمته – حيث تؤدي الندرة إلى ارتفاع الأسعار، مما يشكل حافزا لتهريب الذهب.

وتجدر الإشارة إلى أن تصدير كميات كبيرة من الذهب من أوغندا ورواندا وغيرهما من بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ينتهك القرار 1952 (2010) والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك متطلبات الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ للمعادن، المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ومن هذا المنظور، سيكون من الصعب جدا أن تنجح الأمم المتحدة في تخفيف حدة التوترات على نحو مستدام في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ما دامت الجماعات المسلحة تؤدي دورا رئيسيا في استخلاص الذهب والمتاجرة به في المنطقة. أما بخصوص طرائق التوصل إلى حل لإنهاء هذه الحالة، فيجب علينا اعتماد نهج كلي على ثلاثة مستويات.

أولا، على الصعيد الوطني، أولا، يجب خفض معدل ضريبة التصدير المفروضة على تعدين الذهب بالوسائل الحِرفيّة وتسويقه؛ وثانيا، يجب على آليات العدالة أن تُخضع المتجرين بالذهب على الصعيدين الوطني والأجنبي الضالعين في تجارة الذهب غير المشروعة للمساءلة؛ وثالثا، يجب على المصرف المركزي في الكونغو شراء الذهب المنتج بالوسائل الحِرفيّة؛ ورابعاً، يجب إنشاء سلاسل إمداد تتصف بالمسؤولية للذهب المنتج بالوسائل الحِرفيّة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجب إدماج تحليل البصمة الجيوفيزيائية للمناجم في آلية إصدار شهادات المنشأ التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وعلى الصعيد الدولي، يجب معاقبة الجهات الفاعلة الضالعة في الاتجار غير المشروع بالذهب في المنطقة الشرقية.

وختاما، فقد حان الوقت كي يتكلم مجتمع الأمم المتحدة بصوت واحد وأن يتصرف تبعا لذلك حتى يفهم المستفيدون من تجارة الذهب غير المشروعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن هذه المنطقة بحاجة إلى السلام وأنه يمكن المتاجرة في الذهب بطرق أخرى دون السفك اليومي لدماء الأبرياء.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسوريفا

نشكر الممثلة الخاصة زروقي والسيد يوسيني على إحاطتيهما الثاقبتين. وتشهد الإحاطتان بوضوح على جدوى إجراء مناقشات منتظمة بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة من الحالة الإنسانية المتدهورة، والموعد النهائي لمواصلة عملية انتقال البعثة الذي يقترب سريعا.

وكذلك نود أن نغتنم هذه الفرصة لإثارة نقطتين. أولا وقبل كل شيء يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية عموما. فأحدث تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (S/2020/554) يشير إلى أن ما يقدر بنحو 25.6 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة و 5.5 ملايين تشردوا داخليا. ويشير كذلك إلى حدوث تطورات سلبية مؤخرا، بما في ذلك تشرد في إيتوري وفيضانات شديدة في عدة مقاطعات شرقية وعودة ظهور فيروس إيبولا وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتتفاقم الأزمة الإنسانية بسبب انتشار وباءي الحصبة والكوليرا اللذين تسببا، للأسف، في سقوط ضحايا أكثر من مجموع عدد الوفيات الناجمة عن وباءي إيبولا وفيروس كورونا. وعلاوة على ذلك قد يؤدي تصاعد العنف في إيتوري، إن لم يعالج على نحو سليم، إلى زيادة تدهور الوضع.

ولذلك من الضروري تقديم دعم كامل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 وخطة الاستجابة الإنسانية الوطنية الجديدة المشتركة بين القطاعات لكوفيد-19. وفي ذلك الصدد، أخذت بلجيكا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك فرنسا، زمام المبادرة، كما تشهد على ذلك رحلاتنا الإنسانية الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، ينبغي ألا تحجب شواغلنا القصيرة الأجل رؤية حقيقة أننا نحتاج، مجتمعين، إلى مواصلة العمل على نقل واقعي مشروط وتدريجي لمهام البعثة إلى السلطات الكونغولية في السنوات المقبلة. ونشير، في ذلك الصدد، إلى وجود عدة عوامل أعاقت وضع استراتيجية مشتركة وأن المناقشات المفصلة مع الحكومة لم تبدأ بعد.

غير أن من المقرر أن تستوفى معايير انسحاب البعثة بحلول 20 تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك، فإننا نرحب بتوصيات التقرير المتكررة بشأن معالجة هذه المسألة كأولوية وطنية. وينبغي أن تكون الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن والرؤية بشأن تنفيذها في صميم العملية.

ويظل من الضروري، علاوة على ذلك، أن يكون لدى لواء التدخل التابع للبعثة الوسائل والإرادة السياسية لإنجاز مهامه ذات الصلة. ولذلك ينبغي تنفيذ توصيات التقرير الذي أعدّه قائد قوة الأمم المتحدة السابق، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون ''تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة''، تنفيذا كاملا وبلا هوادة.

ثالثا، ينبغي أن يسير وضع استراتيجية الانسحاب التدريجي للبعثة جنبا إلى جنب مع إيلاء الاهتمام الكافي لمواجهة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ولذلك، فإننا نرحب ترحيبا حارا بالإحاطة المثيرة للاهتمام التي قدمها السيد يوسيني اليوم. كما إننا نعتزم تنظيم اجتماع بصيغة آريا بشأن هذا الموضوع في تموز/يوليه، بالتعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية

والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا. وقد تم التسليم بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية كأحد الأسباب الكامنة الرئيسية للنزاع وأحد آثاره في منطقة البحيرات الكبرى. فقد أدى الاستغلال غير القانوني للذهب والكولتان وغيرهما من الموارد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تأجيج النزاعات لأكثر من 20 عاما، وشارك فيها عدد كبير من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من الدول ومن غير الدول. كما إننا مقتنعون بأن العمل الجاري لوضع استراتيجية إقليمية جديدة للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى سيوفر فرصة جيدة لمزيد من الحوار المتعمق بشأن هذا الموضوع.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب مرة أخرى عن أعمق تعازينا للوفد الإندونيسي ولأسر حفظة السلام الذين سقطوا في الهجوم على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بضعة أيام. ونرجو شفاء عاجلا للجندي الجريح ونتوقع أن يقدم الجناة إلى العدالة.

ونشكر السيدة ليلى زروقي على إحاطتها، والسيد جمال يوسيني على معلوماته القيّمة وعلى قيادته في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويسر الجمهورية الدومينيكية كون الجهات الفاعلة الرئيسية تدعم الجهود الرامية إلى احتواء أثر وانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الرغم من التوترات في الديناميات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن القلق يساورنا لكون الجائحة تؤثر كذلك - بالإضافة إلى ما يترتب عليها من حالة طوارئ صحية واختلال اقتصادي - على الأنشطة الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الوحدة الإقليمية، فضلا عن البحث عن حلول سلمية للنزاع الحدودي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا.

فوجود قوات من كلا البلدين في الأقاليم الحدودية لكل منهما ومقتل عدة جنود نتيجة للاشتباكات يسفران عن وضع حساس يمكن أن يتدهور بسرعة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. وفي هذا الصدد، نشكر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على قبولها التوسط، ونغتنم فرصة ما أعيد الإعراب عنه من استعداد كلتا الدولتين لإيجاد حل من خلال القنوات الدبلوماسية، وندعو إلى اتخاذ تدابير وقائية وسلمية لتسوية النزاع.

إن استمرار مستوى العنف وانعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي نجم عن المواجهات وأعمال النهب والخطف والكمائن التي يقوم بها تحالف القوى الديمقراطية وغيره من الجماعات المسلحة ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة، أمر مقلق للغاية. فقد أسفر عن استمرار الوفيات والعنف ضد السلطات والمدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تضرروا بشكل غير متناسب.

إن الجمهورية الدومينيكية تشجب هذه الهجمات وتدينها وتدعو إلى مواصلة تعزيز نظم الاستخبارات التابعة للبعثة وموارد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع وضع استراتيجية مشتركة أقوى وأكثر تنسيقا من أجل التعامل مع الجماعات المسلحة والتصدي لها بفعالية وكفاءة وتحييدها، مع تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

فمن شأن تلك التدابير في المقابل أن تساعد على منع أشكال العنف الأخرى التي تزيد من حدتها الجماعات المسلحة، مثل الاشتباكات العرقية والقبلية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة وقدر كبير من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ومن الضروري كذلك، في ذلك الصدد، مواصلة العمل مع الحكومة لوضع استراتيجية شاملة للقضاء نهائيا على الإيذاء البغيض للأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

فعواقب العنف تُفاقم الأزمة الإنسانية بسبب التشريد المستمر للسكان المدنيين. وما يقدر ب 25.6 مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى المساعدة و 5.5 ملايين شخص شردوا داخليا

ويعيشون في ظروف يرثى لها. وتتضاعف أوجه الضعف هذه من جراء تكرار الفيضانات القاتلة التي تدمر المنازل والأراضي الزراعية والبنية التحتية الأساسية. ويشتد عجزهم عن المواجهة بسبب عدد من حالات الطوارئ الصحية المتزامنة في شكل فيروس إيبولا وتفشي الحصبة وجائحة كوفيد-19 الحالية. ونحتفل، في ذلك السياق، بإعلان منظمة الصحة العالمية انتهاء فيروس إيبولا في الجزء الشرقي من البلد.

وختاما، نشكر البعثة على جهودها في مساعدة الكونغوليين على التعامل مع هذه الظروف الصعبة المتعلقة بالصحة والسلامة. كما نشيد باعتقال ترايسور مبوتو كانكوندي، المتورط في قتل خبيرين تابعين للأمم المتحدة، هما زايدة كاتالان ومايكل شارب.

وتطلب الجمهورية الدومينيكية، في ذلك الصدد، أن يمدد وكيل الأمين العام، كتدبير استثنائي، عقد خبراء الأمم المتحدة المنتدبين لآلية المتابعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ستة أشهر. فهؤلاء الخبراء لديهم بالفعل معرفة وخبرة بهذه القضية للتوصل إلى نتيجة بشأنها وتقديم جميع الجناة إلى العدالة.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات أمنية وصحية واقتصادية، فضلا عن النقص في التنمية. ويمكن لهذه المشاكل، التي يفاقمها الضرر الناتج عن كوفيد-19، أن تؤدي إلى أزمة اجتماعية-اقتصادية بآثار إقليمية. وتكرر الجمهورية الدومينيكية التأكيد، في ذلك السياق، على الحاجة إلى وضع استراتيجية إقليمية وعالمية عاجلة ومنسقة لمواجهة التحديات الحالية والتي تنشأ بعد كوفيد-19.

ولا يمكننا أن نحقق السلام والاستقرار لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلا بالوقاية الشاملة والحسم والاستراتيجيات الإنمائية.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد جمال أوسيني جميل والممثلة الخاصة ليلى زروقي على آرائهما القيمة.

وأود أن أتقدم بالتعازي لإندونيسيا على الخسائر التي تكبدتها في الهجوم الأخير على حفظة السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللآخرين الذين ضحوا بأرواحهم أثناء العمل على إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بالرغم من استقرار الحالة السياسية، فإن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال بعيد المنال. وقد نفذت القوات الديمقراطية المتحالفة عشرات الهجمات، التي خلفت أكثر من 100 قتيل، معظمهم من المدنيين. وزادت أيضا عدة جماعات أخرى من هجماتها في كيفو، بما في ذلك جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، التي لا يزال زعيمها غيدون مويسا هاربا. وفي إيتوري، أودت الهجمات التي شنها الليندو على المدنيين وقوات الأمن بحياة مئات الأشخاص.

وأود أن أشيد بالبعثة على رد فعلها السريع على هذه النزاعات، مما أنقذ بلا شك أرواحا كثيرة. وأفهم أيضا أن التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يشهد تحسنا مطردا، الأمر الذي يؤمل أن يساعد على إنقاذ المزيد من الأرواح في المستقبل. ومن الأنباء السارة أيضا إحراز التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الرغم من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وآمل ألا يوقف الوباء المبادرات الإقليمية والوطنية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي مبادرات ضرورية لضمان بقاء المقاتلين السابقين مقاتلين سابقين.

وبالإضافة إلى الحالة الأمنية، لا يزال يساورني قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اقترنت أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 بنحو 000 2 من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني. ولا يزال ارتكاب قوات الأمن الكونغولية للعديد من هذه الأعمال مشكلة كبيرة. ويجب المساءلة عن هذه الانتهاكات والتجاوزات من أجل تجنب انتشار ثقافة الإفلات من العقاب وبناء الثقة في قوات الأمن في البلد. ويشكل تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة عنصرا حاسما في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ونرحب كثيرا بالمساعدة التي تقدمها البعثة في التحقيق مع من يلزم محاسبتهم ، فضلا عن المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن.

إن التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية عديدة ومتنوعة، بما فيها عنف الجماعات المسلحة وتصدير المعادن بصورة غير مشروعة و الفيضانات ومرض فيروس الإيبولا، والآن كوفيد-19.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على البعثة والسلطات الكونغولية وجميع الشركاء لالتزامهم المستمر بإحلال السلام في البلد.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أشكر السيدة زروقي والسيد يوسيني جميل على إحاطتيهما .

وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه أحر تعزياتي إلى إندونيسيا وسفيرها عقب الوفاة المأساوية لفرد حفظ السلام التابع لها.

لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديات عديدة. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدم المساعدة، ولكن البعثة لا يمكنها أن تحل محل الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها السلطات الكونغولية. وسيرتهن استقرار البلد في الأجل الطويل على قدرته على تنمية القدرة على تحقيق الأمن والاستقرار لمواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد فتح انتخاب الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي آفاقا مشجعة. ويجري إحراز التقدم في مكافحة الفساد و تنفيذ بعض جوانب برنامج الحكومة وتحقيق المصالحة.

وعلى الجبهة الأمنية، تدخل بعض المناطق مرحلة ما بعد النزاع، ويجب التركيز الآن على بناء الدولة وتحقيق التنمية لتوطيد استقرارها. وفي هذه المناطق، يمكن للسلطات الكونغولية أن تتولى مهام البعثة، مما سيمكّن البعثة من إعادة تركيز جهودها على المناطق التي لا تزال تعاني من أعمال الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية والعنف الطائفي ونهب الموارد الطبيعية والعديد من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

وفي هذه المناطق، من الضروري أن تلتزم السلطات الوطنية والإقليمية التزاماً حازماً، حتى يتسنى، علاوة على الجانب العسكري، توفير استجابة اجتماعية واقتصادية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهذا ما يقع في إيتوري، حيث تظهر عودة نزاع دام 20 عاماً المخاطر الطويلة الأجل التي قد تنجم عن عدم معالجة الأسباب الهيكلية. وكما بين لنا السيد يوسيني جميل، فإن ذلك يتطلب أيضا اتخاذ إجراءات قوية لوقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتصديرها. وتدعو فرنسا جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن هذه المسألة.

وعلى الصعيد الصحي والإنساني، لا تزال الحالة تبعث على القلق بسبب تعدد الأوبئة المستمرة. والحكومة منخرطة في العمل التطوعي في هذا المجال ويمكنها الاعتماد على دعم فرنسا، كما يتضح من الزيارة التي قام بها الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية، جون – إيف لودريون، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في 8 و 9 حزيران/يونيه.

ويجب أن تؤخذ هذه الآفاق المشجعة والتحديات المستمرة في الاعتبار لدى وضع خارطة طريق مشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة صوب وضع استراتيجية خروج البعثة. ويجب إنجاز هذا العمل في أقرب وقت ممكن. وتشجع فرنسا السلطات الكونغولية على الالتزام التام بهذه العملية.

وفي غضون ذلك، لا يزال التحسن المستمر في أداء البعثة أمرا حاسما. وعلى وجه الخصوص، فإن الإصلاح الطموح للواء التدخل أمر بالغ الأهمية. ويجب إحراز تقدم سريع في هذا الصدد، والتزام البلدان المساهمة بقوات ضروري لتحقيق ذلك الهدف. ونحن مدينون بذلك للسكان الذين يعانون كل يوم من هجمات الجماعات المسلحة.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

أود أن أعرب عن خالص تعازي ألمانيا لحكومة إندونيسيا ولأسرة جندي حفظ السلام الذي فقد حياته في الكمين الذي وقع في 22 حزيران/يونيه. إن هذا الحادث يبرهن بشكل مأساوي على مستوى العنف المستمر.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة في الشرق وتزايد أنشطة الجماعات المسلحة، لا سيما في كيفو الشمالية وإيتوري. وتتفق ألمانيا مع الأمين العام الذي لاحظ في تقريره (S/2020/554) أن الاستراتيجية العسكرية وحدها لن تؤدي إلى استقرار دائم.

ويساورنا بالغ القلق إزاء العدد الكبير من انتهاكات حقوق الإنسان، وأبرزها العنف الجنسي والجنساني. ورغم أن عدد الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الأمنية الحكومية قد انخفض، فإن العدد الكبير من انتهاكات حقوق الإنسان لا يزال يثير الجزع.

ولا تزال الحالة الإنسانية المتردية تؤثر على أشد الفئات ضعفا، النساء والأطفال والمشردين داخليا، أكثر من أي فئة أخرى. ونظرا لأن حوالي 000 300 من المشردين داخليا الجدد قد وصلوا منذ بداية العام إلى إيتوري وحدها، فإن حماية المدنيين والمساعدة الإنسانية يجب أن تظلا على رأس الأولويات. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. ونحث جميع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستجابة لهذه الدعوة.

ونود أن نؤكد مجددا دعم ألمانيا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي. فالبعثة ما زالت ضرورية لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ازدادت الحالة صعوبة بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحالة الأمنية غير المرضية. ونشيد بالممثلة الخاصة زروقي والبعثة على تكيفهما مع الظروف الجديدة في الميدان. ونشجع البعثة على زيادة تعزيز قدراتها في البلد على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، والتركيز بشكل خاص على الوفاء بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فنحن نتفهم الصعوبات التي تسببها جائحة كوفيد-19. ولا يزال مهمّا ضمان الملكية الوطنية عند وضع المعايير. ويجب أن تكون هذه المعايير واقعية إذا أردنا لإعادة التشكيل هذه أن تكون مستدامة وفقا للظروف.

وإن للجائحة تأثيرا مقلقا على الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. فعلى سبيل المثال، ونظرا لمحدودية القدرات وانخفاض معدلات التطعيم، يزداد تعرض الأطفال للأمراض مثل شلل الأطفال والحصبة والحمى الصفراء. وهذا يدل على أن هناك حاجة ماسة إلى الدعم والتضامن الدوليين.

وكجزء من خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19، تبرعت ألمانيا بقيمة 300 مليون يورو في شكل تمويل إضافي للمساعدة الإنسانية ذات الصلة بالجائحة، وهي حاليا رابع أكبر مانح للخطة. وتشمل الخطة خطة استجابة إقليمية وخطة للاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وألمانيا مسرورة للغاية بتقديم الدعم إلى البعثة في شكل مرافق طبية من خلال مبادرتها للتمكين والتحسين.

ويساورنا القلق من أن تقوض الجائحة الإصلاحات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا السبب، فمن المهم أن تواصل الحكومة السير في طريق الإصلاح، وخاصة في قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقطاع العدالة. وأصبح السكان بحاجة إلى منظور جديد: فالمؤسسات الديمقراطية القوية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد، جميعها عناصر أساسية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أتكلم بإيجاز عن التعاون الإقليمي. لقد أصبح هذا التعاون أمرا بالغ الأهمية في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والإنسانية. ويجب قطع شبكات الإمداد التي تمكّن الجماعات المسلحة علاوة على تدمير اقتصادات الحرب غير المشروعة. ويوفر التعاون الإقليمي فرصا قانونية ومستدامة جديدة للتنمية والنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، فإن تقييم السيد أوسيني جميل مهم جدا: فمكافحة الاتجار غير المشروع بالمعادن وتحويل هذه الأنشطة إلى مصادر مشروعة للدخل هما جزء أساسي من عملية الإصلاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات – الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، ومدير منظمة المجتمع المدني Save Act Mine، السيد جمال أوسيني جميل.

وسأركز في تعليقاتي على ثلاث نقاط. لكن وقبل أن أبدأ، أود أن أشكر الممثل الخاصة للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن على دعمهم وعبارات تعاطفهم مع الفقيد والمصابين من حفظة السلام الإندونيسيين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهو وقت حزين بالنسبة لنا في إندونيسيا لأنه لم يسبق أن قتل أي من أفرادنا جراء هجوم منذ أن بدأنا المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام 1957. وساهمنا خلال مدة خدمتنا للأمم المتحدة التي استمرت 63 عاما بأكثر من 800 44 جندي، وهذه هي المرة الأولى التي يقتل فيها أحد أفراد قوتنا بسبب الهجوم. إن أصعب وأقسى مهمة تعيّن علي أداؤها خلال خدمتي التي استغرقت سنوات بصفتي سفيرا لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة هي أن أكتب رسالة شخصية إلى أسرة الفقيد من حفظة السلام معربا فيها عن تعازينا. وسأنقل جميع رسائل التعازي التي تلقيتها من أعضاء المجلس إلى حكومة بلدي وإلى أسرة الفقيد وكذلك إلى حفظة السلام الآخرين الذين ما زالوا يتعافون من إصابتهم في الحادث.

وكان الفقيد الإندونيسي مهندسا كُلّف ببناء جسر بالقرب من بيني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان هناك ليعمل على تعزيز البنية التحتية المحلية ودعم سبل عيش السكان في الجزء الشرقي من البلد. وكان يقوم بعمله مثلنا تماما تحت الشعار المثالي للأمم المتحدة بهدف إنقاذ وتحسين حياة الكونغوليين.

وأشيد بجميع الخوذ الزرق الذين سقطوا من أولئك الذين خدموا بشرف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بعثات الأمم المتحدة الأخرى في جميع أنحاء العالم، وقدموا أغلى التضحيات من أجل السلام والأمن العالميين. ولن ننسى خدمتهم هذه أبدا.

وأنتقل من هذه المأساة إلى النقطة الأولى، وهي ضرورة كفالة سلامة وأمن حفظة السلام. لقد أودت الهجمات المتزايدة التي تشنها الجماعات المسلحة مثل تحالف القوى الديمقراطية بحياة الكثير من المدنيين، وأودت الآن بحياة أحد أفراد قوات حفظ السلام. وكانت هذه أول حالة وفاة في البعثة نتيجة للهجمات التي شنت خلال عامين. ولكي تتمكن البعثة من أداء ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، يتعين عليها أن تحمي نفسها أولا.

واستمعنا إلى الحديث عن زيادة الهجمات التي تستهدف حفظة السلام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع المناطق. وهذا أمر يبعث على القلق بالفعل، لأن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي التي تمثّل المنظمة في الميدان. ولذلك فإن الهجمات على حفظة السلام التابعين لها تعتبر هجوما على الأمم المتحدة نفسها.

لقد حان الوقت لكي نجدّ في النظر إلى جهودنا في مجال حفظ السلام وأن نعمل على تعزيز الكفاءة والمهنية والأداء، فضلا عن التمويل والقدرات. ولا تزال سلامة حفظة السلام وأمنهم على رأس أولويات إندونيسيا. وسنواصل جهودنا الرامية إلى إنقاذ الأرواح وحماية المدنيين من خلال إشراك المجتمع

المحلي وكسب قلوب الناس وعقوله فضلا عن بناء ثقتهم. لقد ساعد التزامنا عملية البعثة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تيسير تخلي أكثر من 300 مقاتل سابق عن القتال وتسليم أكثر من 50 قطعة سلاح.

ثانيا، يتعين علينا الحفاظ على زخم السلام الذي بدأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي. وقد كان للانتقال السلمي للسلطة في البلد في عام 2019 أثر إيجابي على منطقتي وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى. وهذه فرصة لا يمكن تفويتها. وندعو جميع الشركاء إلى الاستفادة من هذا الزخم لزيادة دعمهم ومساعدتهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لكن وبعد الاستماع إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للتو، في هذا الوقت، فنحن نشعر بقلق عميق إزاء تصاعد النزاعات القبلية وانتشار الميليشيات والجماعات المسلحة وقتل المدنيين واستخدام خطاب الكراهية. ونتفق مع تأكيداتها على أهمية الجهود الرامية إلى منع تجنيد القبائل في الملیشیات إذا أردنا التصدي لتصاعد التوترات. وندين جميع الهجمات على المدنيين الأبرياء.

ويتعين علينا تعزيز الجهود لكفالة مواصلة جمهورية الكونغو الديمقراطية السير على طريق السلام حتى ينعم شعبها بالسلام والاستقرار والازدهار. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نقر بالدور الذي يتعين على جيران البلد والمنظمات الإقليمية القيام به للمساعدة في الحفاظ على هذا المناخ السلمي.

ثالثا، يتعين علينا زيادة المساعدة الإنسانية في البلد. وأثني على الحكومة الكونغولية لاتخاذها إجراءات سريعة وحاسمة للحد من تفشي الجائحة. ونعلم أيضا أن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على البلد يسهم في تعقيد الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات السياسية والإنمائية والإنسانية التي تواجه ذلك البلد. وتشكل عودة ظهور مرض فيروس إيبولا تحديات إضافية للبلد في مجال الصحة العامة.

وأؤيد دعوة الأمين العام الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها لكي يتسنى استمرار جهود التصدي لهذه التحديات في مجال الصحة العامة دون عوائق. وندعو أيضا جميع الشركاء إلى تعزيز دعمهم الإنساني للبلد. وينبغي أن نكفل استمرار سير إخواننا وأخواتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في طريق السلام. وستواصل إندونيسيا دعم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية مع أبنائها وبناتها الموجودين في الميدان.

المرفق التاسع

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديميتري بوليانسكي

نشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها. كما نشكر السيد جمال أوسيني جميل، ممثل المجتمع المدني، على المعلومات التي قدمها.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا الصادقة لإندونيسيا على الهجوم الذي تعرضت له دورية تابعة للبعثة بالقرب من بيني في وقت سابق من هذا الأسبوع، والذي قتل فيه أحد حفظة السلام الإندونيسيين وأصيب آخر بجروح. ونطلب من أصدقائنا الأعزاء أن يتقبلوا مواساتنا.

لقد درسنا بعناية آخر تقرير للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/554) وعلينا أن نعترف بأسف بأن العنف لم يهدأ في المقاطعات الشرقية على الرغم من فيروس كورونا. بل على العكس من ذلك، يبدو أن تحالف القوى الديمقراطية وغيره من الجماعات المسلحة، وفي رفض واضح للتقيد بدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، يستغل هذه الجائحة استغلالا كاملا لتصعيد هجماته على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمدنيين.

ومما يثير القلق بصفة خاصة تدهور الحالة الأمنية في مقاطعة إيتوري، حيث يشهد النزاع بين جماعتي واليندو وواهيما طفرة جديدة، فضلا عن تزايد نشاط الجماعات المسلحة، مع ما يخلفه من خسائر فادحة في صفوف السكان المحليين. وتثبت الحالة في إيتوري بوضوح الحاجة إلى توسيع نطاق الدعم المقدم للمقاتلين المحرومين من حقوقهم في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المناسبة. ويمكن أيضا لسياسة إطارية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تؤدي دورا مفيدا، إذا ما أُعدت.

ونشيد بالتدابير التي اتخذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بهدف تعزيز وجودهما في إيتوري وتعميق التنسيق في الإقليم. وندعو الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي إلى مواصلة مساعيها الحميدة بهدف تيسير البحث عن حل مستدام للحالة في المقاطعات الشرقية.

وفي ظل هذه الظروف، نرى أنه من الأهمية بمكان أن يواصل أعضاء الائتلاف الحاكم في البلد حل خلافاتهم عن طريق الحوار، على الرغم من التوترات المستمرة، وأن يظل نموذج التعايش قائما. ونحث كلا الكتلتين في الائتلاف على مواصلة العمل على هذا المنوال. إننا جميعا بحاجة إلى دعم الثنائي كابيلا-تشيسكيدي من أجل مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونلاحظ أن العمل على وضع استراتيجية مشتركة لخروج البعثة على مراحل وعلى نحو مسؤول قد تباطأ خلال هذه الجائحة. بيد أننا ينبغي ألا نبالغ في تصوير ذلك. ونأمل أن تتمكن البعثة قريبا من استئناف المشاورات مع كينشاسا. وينبغي اتخاذ جميع القرارات المتعلقة باستراتيجية الخروج مع مراعاة الحالة في الميدان والنظر بعناية في أولويات كينشاسا ودول المنطقة والبلدان المساهمة بقوات.

ونلاحظ أيضا أن البعثة قد بدأت في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المتقاعد سانتوس كروز، المعنون تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونود أن نذكّر بموقفنا من الوثيقة. إننا نؤيد، من حيث المبدأ، التدابير التي يجري اتخاذها لتعزيز التنسيق بين حفظة السلام والقوات المسلحة

لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز القدرة التشـــغيلية للواء التدخل التابع للقوة. غير أننا لا نزال نعتقد أن التعاون في تبادل المعلومات الاستخبارية ينبغي أن يتم في امتثال صـارم لمبادئ حفظ السلام وولاية مجلس الأمن. ونحث حفظة السلام على التركيز على الاستطلاع العسكري وتوخي المزيد من الحذر لدى استخدام أشكال أخرى من الاستخبارات، ولا سيما تلك المعتمدة على أساليب خاصة للحصول على المعلومات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا للمشاركين أن الاتحاد الروسي، بوصفه عضوا دائما في المجلس وعضوا في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، سيواصل الإسهام في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي استقرار الحالة العامة في منطقة البحيرات الكبرى.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

يشـــرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضـــاء الأفارقة الثلاثة في المجلس؛ تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين.

ونود أن نشـكركم، سـيدي، على عقد هذه الجلسـة الهامة وفي الوقت المناسـب بشـأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أيضـا أن نشـكر الأمين العام ونثني عليه على تقريره الشـامل عن الحالة في ذلك البلـد وأنشـــطـة بعثـة منظمـة الأمم المتحـدة لتحقيق الاســـتقرار في جمهوريـة الكونغو الـديمقراطيـة (S/2020/554). والشـكر موصـول إلى الممثلة الخاصـة للأمين العام ورئيسـة البعثة، ليلى زروقي، على إحاطتها الشاملة.

إننا ننوه بالتطورات السـياسـية المشـجعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من التحديات الأمنية والإنســانية القائمة. وتشـيد وفودنا باسـتمرار التزام الائتلاف الحاكم بحل خلافاته عن طريق الحوار. ونحن مقتنعون تمـامـا بـأن إجراء حوار بنّـاء بين جميع الكونغوليين أمر مطلوب لتحقيق أولويـاتهم الوطنيـة. وفي هذا الصـدد، يردد الأعضـاء الأفارقة وسانت فنسنت وجزر غرينادين مشاعر الأمين العام بأن الحوار لا يزال الحل الوحيد لحل الخلافات.

وعلى الصعيد الأمني، يساور وفودنا القلق إزاء استمرار عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بســبب الأنشـــطة المزعزعة للاســـتقرار التي تقوم بها الجماعات المســلحة والتوترات الطائفية المســـتمرة. ولذلك فإننا نؤكد على الأهمية المحورية لإطـار الســـلام والأمن والتعاون لجمهوريـة الكونغو الديمقراطية والمنطقة كحل طويل الأجل لتحقيق الاسـتقرار في شـرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوســع. وتؤكد وفودنا أيضـــا على أهمية دور البعثة في تحقيق الاســـتقرار في شـــرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعترف بجهود لواء التدخل التابع للقوة في التصـدي للتهديد الذي تشـكله الجماعات المسـلحة. يحتاج لواء التدخل التابع للقوة إلى استمرار دعم المجلس في هذا الصدد ويحتاج إلى تمكينه تمكينا كاملا كي يظل فعالا في التصدي للتهديد الذي يتعرض له السكان المدنيون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويدين الأعضـــاء الأفارقة وســانت فنســنت وجزر غرينادين جميع الهجمات العنيفة على المدنيين وعلى بعثة منظمة الأمم المتحدة، والتي غالبا ما تسفر عن وقوع إصابات، ويدعون البعثة إلى أن تكون أكثر استجابة بشكل عام لمتطلبات الوفاء بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين والتصدي بفعالية لهذه الهجمات.

وفيما يتعلق بالهجمات الأخيرة على البعثة، نعرب عن خالص تعازينا لأســرة جندي حفظ الســـلام المتوفى وللسلطات الإندونيسية. ونتمنى أيضـا الشـفاء العاجل للجرحى من حفظة السـلام. وفي هذا الصـدد، تكرر وفودنا دعوة المجتمع الدولي والشركاء إلى تعبئة الموارد اللازمة لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى تعزيز مؤسـساتها والنهوض بعمليات إصـلاح قطاع الأمن ونزع السـلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وندعو، في هذا الصـــدد، ســـلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وشـــركاء البلد إلى إدراج نهج مجتمعي في أولويات إصــلاح القطاع الأمني ونزع الســلاح والتســريح وإعادة الإدماج، لا ســيما فيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين المسرحين.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من أزمة إنسانية مثيرة للقلق، كما أن جائحة فيروس كورونا تزيد من تفاقم الحالة. وقد أدت الآثار غير المقصودة للاستجابة للجائحة إلى زيادة أوجه الضعف أمام مسائل الصحة العامة الأخرى، في حين أن عودة ظهور حالات فيروس إيبولا تشكل أيضا مصدر قلق، لأنها تؤخر تقدم العمل الهام لتحقيق الاستقرار الذي تقوم به البعثة والشركاء الآخرون لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لكننا نشيد بالاستجابة السريعة المستمرة والجهود الحاسمة التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية. وتدعو وفودنا إلى تقديم دعم دولي مستمر لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية للتخفيف من الأثر السلبي لهذه الأمراض على شعبها واقتصادها. ونؤكد أيضا على الحاجة إلى ترتيبات مالية مرنة لتعزيز جهود التنمية داخل البلد، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ووفقا لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وإذ أنتقل إلى الحالة في المنطقة، تود وفودنا أن تؤكد على أهمية تعزيز العلاقات والتعاون الإقليميين القويين والفعالين، وتود في هذا السياق أن تشيد بالرئيس تشيسكيدي على تواصله المستمر مع رؤساء الدول الإقليمية. ونؤيد استمرار التزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق استدامة السلام والأمن والاستقرار. إن استجابة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للنداءات الأخيرة التي وجهتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا للمساعدة في التوسط في مسألة الحدود تشهد على ذلك الالتزام. وعلاوة على ذلك، يشجعُ وفودَنا التعاونُ بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتعهدهما بمواصلة المشاركة في دعم توطيد الاستقرار والحكم الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما يشيد الأعضاء الأفارقة وسانت فنسنت وجزر غرينادين بمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى على جهوده، إلى جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في اتباع استراتيجية إقليمية للتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ويظل استخراج المعادن والاتجار بها على نحو غير مشروع مصدرا رئيسيا للإيرادات التي تدعم أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإننا نشيد بالجهود التي بذلتها مؤخرا الدول الأعضاء في المنطقة لتحسين إمكانية اقتفاء الأثر في قطاع الذهب، وتحديدا اعتماد رواندا آلية وطنية لإصدار الشهادات وتنفيذ بوروندي وتنزانيا لعمليات محلية لإصدار شهادات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفقا لإعلان لوساكا. وتشجع وفودنا مواصلة الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون والدوليون للتصدي لسلاسل الإمداد غير القانونية.

أخيرا، تشيد وفودنا بالبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين على التزامهم وجهودهم لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين من التهديدات المستمرة على الرغم من التحديات السائدة. ونرى أن أي تخفيض للبعثة ينبغي أن يستند إلى التطور الإيجابي للحالة في الميدان من أجل تسليم مهام البعثة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتقد الأعضاء الأفارقة وسانت فنسنت وجزر غرينادين اعتقادا راسخا أنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يواصل – من خلال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين – التضامن مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يقدم الدعم السياسي والمالي وغيره من أشكال الدعم الضرورية في محاولة لضمان عدم إضاعة المكاسب التي تحققت حتى الآن.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي ومقدمي الإحاطات اليوم.

أود في البداية أن أقدم تعازي المملكة المتحدة في أعقاب وفاة عنصر حفظ السلام الإندونيسي أثناء الهجوم على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 22 حزيران/يونيه. إن قلوبنا مع العائلات التي كتب السفير دجاني إليها. ولا شيء يمكن أن يخفف من حدة الصدمة أو الكرب الذي يشعر به أفراد تلك العائلات، ولكن قلوب أعضاء المجلس جميعا معهم. وأنا أتفق مع السفير دجاني على أنه ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا فيما يتعلق بحماية حفظة السلام التابعين لنا. وكذلك نكرر إدانتنا، كمجلس، للهجوم الطائش وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كفالة محاسبة مرتكبيه.

نرحب بتصدي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونثني على البعثة لما تقدمه من دعم في التصدي لهذه الجائحة. غير أن ما يثير القلق هو أن التدابير الوقائية المتعلقة بكوفيد-19 تعوق وصول المساعدات الإنسانية. ومن شأن إعادة تخصيص الموارد والخبرات أن يزيد من الضعف في مواجهة المسائل الصحية الأخرى، مثل فيروس إيبولا والحصبة، اللذين تتعامل جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا مع أكبر تفش لهما في العالم. ونسلم بأن الجهود الثانوية فيما يتعلق بكوفيد-19 ستؤثر على جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة، الأمر الذي يتطلب دعما لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وسيتطلب ذلك استجابة موحدة من الطبقة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن دعم المجتمع الدولي.

وتظل المملكة المتحدة شريكا إنمائيا ملتزما وصديقا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها. ففي عام 2019، كانت المملكة المتحدة ثاني أكبر مانح، حيث قدمت أكثر من 99 مليون دولار في شكل تمويل للنداءات الإنسانية. وكوفيد-19 يشكل خطرا لا على الصحة فحسب، بل كذلك على التقدم المحرز بشأن الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء البيئة الأمنية العامة، ولا سيما تدهور الحالة الأمنية في إيتوري، حيث قتل 333 مدنيا في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو.

ونشعر بخيبة أمل لعدم استجابة أي مجموعة مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وبالتالي فإننا نُردد ذلك النداء ونحث جميع المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إلقاء أسلحتها.

وبالإضافة إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة على المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب بذل جهود متواصلة للتقليل من مصادر الإيرادات التي تمكنها من القيام بعملياتها. وقد سمعنا بعض الشيء عن هذا الأمر مرة أخرى اليوم. وفي ذلك الصدد، نشيد بعمل منظمات مثل Save Act Mine وندعو إلى تعزيز الجهود الإقليمية للتصدي للاتجار غير المشروع عبر الحدود بالموارد الطبيعية الوطنية.

وقد أُحرز تقدم هام على الصعيد الإقليمي خلال العام الماضي. وعدم إضاعة الزخم وقيام الدول بحل خلافاتها بالجهود الدبلوماسية أمران في غاية الأهمية لاستقرار منطقة البحيرات الكبرى – ولا سيما شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق، في هذا الصدد، إزاء التوتر المتزايد على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا ونحث على التوصل إلى حل من خلال القنوات الدبلوماسية.

ويجب ألا يغيب عن بالنا العمل الحيوي الذي لا يزال ضروريا لوضع حد لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد، في ظل الظروف الصعبة التي يفرضها كوفيد-19، باستمرار عمليات البعثة، وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في استعراض وتكييف استراتيجيات حماية المدنيين لكل مقاطعة توجد فيها البعثة. وتظل حماية المدنيين على أرض الواقع تشكل تحديا ونشعر بالجزع إزاء عدد الوفيات بين المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحث البعثة والبلدان المساهمة بقوات فيها على مواصلة الإصلاحات المبينة في تقرير ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“ الذي أعده الفريق المتقاعد سانتوس كروز، وعلى تنفيذ التحسينات اللازمة في لواء التدخل التابع لها على وجه السرعة.

ونرحب بمواصلة العمل على نحو أوثق والتنسيق بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي للتحديات الأمنية في المنطقة. ونشجعها على مواصلة تعميق تعاونها من أجل تحسين حماية المدنيين.

وندعو الحكومة والبعثة إلى أن تستأنفا، بروح التعاون، في أقرب وقت ممكن المبادرات الحيوية التي أُوقفت بسبب مبادرة كوفيد-19. وندعو، بصفة خاصة، إلى استئناف تواصل الحكومة مع البعثة بشأن إصلاح القطاع الأمني. وكذلك ندعو إلى الاستئناف الفوري للمناقشات بين الحكومة والبعثة بشأن استراتيجية خروج البعثة، فضلا عن وضع نقاط مرجعية واضحة لانتقال وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ختاما، أود أن أؤكد على ما ترى المملكة المتحدة أنه يأتي على رأس أولويات البعثة في الأشهر المقبلة، ألا وهو، مواصلة دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها في سياق كوفيد-19؛ وتنفيذ توصيات تقرير سانتوس كروز؛ والعمل على إصلاح لواء التدخل التابع للقوة؛ وقيام الحكومة والبعثة بوضع استراتيجية خروج البعثة بشكل مشترك. وسنرصد تلك المسائل عن كثب ونأمل أن نرى تقدما قبل تجديد ولاية البعثة في وقت لاحق من هذا العام.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي وجمال أوسيني على إحاطتيهما.

يدين وفد بلدي بشدة الهجوم الذي وقع مؤخرا على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة آخر بجروح. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسرة الضحية وحكومة إندونيسيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبهذه المناسبة، نعيد التأكيد على الأهمية الحيوية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وفقا للقرار 2518 (2020).

يبين هذا الحادث المذكور أعلاه، في جملة أمور، مدى هشاشة الوضع الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي مدى انعدام أمن سبل العيش لملايين المدنيين.

وما زال يساورنا القلق الشديد من تدهور الحالة الأمنية في عدة أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مقاطعة إيتوري، حيث قتل أكثر من 300 مدني في الأشهر الثلاثة الماضية وشُرّد 000 300 شخص منذ بداية العام. ويعوق استمرار أعمال العنف التي ترتكبها مختلف الجماعات المسلحة والاشتباكات بين القبائل الوفاء بولايتنا الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين في الميدان.

ونرحب في الجانب الإيجابي بعزم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحفاظ على مناخ سياسي مؤات، فضلا عن تحسين العلاقات وتعزيز المصالحة بين بلدان المنطقة. ونشيد بالإجراءات العاجلة التي تتخذها الحكومة للحد من انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وهذه خطوة مهمة لتجنب التأثيرات الكبرى على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تتسم بالتحديات في البلد.

ونود الإدلاء بالملاحظات التالية في ظل الظروف الحالية.

أولا، بالإضافة إلى التدابير العسكرية التي يجري اتخاذها، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية العمل من أجل إيجاد حل مستدام لاستمرار عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يشمل النهج الشامل تشجيع الحوار والوساطة المؤديين إلى المصالحة والتسامح وتعزيز سلطة الدولة في مختلف مناطق النزاع. ومن المهم أيضا التركيز على تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن برامج إصلاح قطاع الأمن.

ثانيا، نحن نثق دائما في إسهام التعاون الإقليمي. وما زال يسفر الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عن نتائج ملموسة. ونشيد بجهود البلدان الموقعة والجهات الضامنة لهذا الاتفاق الإطاري. ويكتسي تنفيذه أهمية حاسمة للتغلب على التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة وتسوية مسائل الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية وغيرها من الأنشطة غير القانونية عبر الحدود.

ثالثا، تتطلب معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بما في ذلك الأسباب التي تؤجج النزاعات القبلية، بذل جهود لتحسين سبل عيش مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا قلق عميق إزاء العدد الكبير من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد، ومحنة الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا. ولا تزال الحالة الإنسانية المتردية أصلاً تتفاقم بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية حاليا في

شـــرق البلد وتفشـــي جائحة كوفيد-19 وعودة ظهور مرض فيروس إيبولا. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم أكبر لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي ينبغي أن تشمل أيضا الاستجابة إلى جائحة كوفيد-19.

أخيرا وليس آخرا، نحن نؤيد تأييدا تاما الدور المهم الذي تضـطلع به الممثلة الخاصـة للأمين العام وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأجل تحقيق الســـلام والاستقرار لشعب ذلك البلد. ونرحب أيضا بالشراكة البناءة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة.

ونظرا لهشـاشـة الحالة الأمنية الراهنة، نرى أن هناك حاجة ملحّة إلى وضـع مجموعة من المعايير الشاملة والحصيفة لاستراتيجية خروج البعثة لتجنب انتكاس غير مرغوب فيه.